رغبات أو مشاعر الكثيرين من الاميركيين .

والسؤال الثاني الذي يجب الاجابة عنه هو : « عندما تتعامل مع الولايات المتحدة ، فمع من انت تتعامل ؟ » بالطبع هناك علاقات من حكومة إلى حكومة عبر أقنية دبلوماسية منتظمة وهذا هو ما عناه معظم العرب عندما قالوا أن على العرب ان يتعاملوا مع الولايات المتحدة . ويفترض هذا ، بالطبع ، ان السياسة الخارجية الاميركية هي نتاج نخبة اميركية ولهذا فان المرء يتعامل مع هذه الطبقة ضمن المجتمع الاميركي في حل النزاعات بين الطريقة التي تنظر بها حكومة عربية الى مصالحها القومية والطريقة التي تنظر بها النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة إلى المصلحة القومية الأميركية .

والأمر الذي تريد ان تثبته هذه الدراسة هو ان الحكومات أو الحركات السياسية أو التحريرية في العالم العربي لم تفهم ، إلا بطريقة محدودة جداً ، تعقيد المجتمع الأميركي وتناقضاته وديالكتيكاته وهي بالتالي لم تكن قادرة على الافادة من مصدر حقيقي جداً للدعم الطبيعي لبرامجها أو أهدافها . واذا وافقنا على أن المواطن الأميركي ليس بالضرورة مرادفاً للحكومة الأميركية ، فعلينا من ثم أن نسأل إذا كان لذاك الفرد أي تأثير على عملية اتخاذ القرارات في المجتمع الأميركي .

لقد صارت الولايات المتحدة مجتمعاً صناعياً بيروقراطيا تميزه منظمات رسمية واسعة النطاق . وتلعب السياسة ، ولا سيما السياسة الخارجية دوراً غير مهم في مصلحة المواطن المتوسط . وليس للافراد أي وجود مستقل عن انتسابهم لاحدى الجماعات ، كما ان مواقفهم وسلوكهم تحدد الجماعات التي يرتبطون بها ، والجماعة تقرر بدورها ، وتعزز مواقفهم وسلوكهم . ولا يستطيع المواطن المتوسط أن يكون له تأثير إلا في المجتمع الأكبر كعضو في جماعة أو جمعية من نوع ما .

وهكذا نلاحظ ان لدى الولايات المتحدة الألوف من الجماعات والجمعيات المختلفة التي تسعى الى دعم المصالح الخاصة لاعضائها ، سواء كانت هذه الجماعات والجمعيات دينية أو اجتماعية أو ثقافية أو إثنية أو سياسية أو اقتصادية . وتسمى هذه جماعات المصالح « الخاصة » . وشعرت الطبقات الحاكمة التقليدية التي تدعي انها تمثل المصلحة الاميركية « العامة » ، بقلق متزايد ازاء نفوذ ونشاطات جماعات المصلحة الخاصة هذه . واللوبي الموالي لاسرائيل في الولايات المتحدة هو أحد جماعات المصلحة الخاصة هذه .

وبما أن النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الاميركي يرتكز على الرأسمالية فان أهم الجماعات هي تلك التي تعكس المصالح الاقتصادية ، وهذه الجماعات هي التي كان لها تأثير مسيطر على صياغة وتحديد وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية الاميركية . وبالنظر الى الفرق الشاسع في الموارد المتوفرة لجماعات المصلحة الاقتصادية و « جماعات المصلحة الخاصة » ولأن محك السياسة الاميركية هو المحافظة على نظامها الاقتصادي ، فان جماعات المصالح الاقتصادية هي مختلفة نوعياً بحيث انها توصف كمصالح عامة وليس كمصالح خاصة .

وتتنافس جماعات المصالح الخاصة أحياناً فيما بينها وأحياناً تقيم تحالفات فيما بينها لجهة الضغط من أجل مطالبها على النخبة الحاكمة . وتسعى السلطة الى الاشراف على المحافظة